الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/47/6
2 October 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

## الجزء الخاص بالمشاركة الرفيعة المستوى:

## التكامـــل الإقليمـــي والاقتصاد العالمي

مذكرة تطرح قضايا أعدتها أمانة الأونكتاد

## أولا – مقدمة

١- إن الاهـــتمام المتنامي بالتكامل الاقتصادي الإقليمي قد زاد من حدة الشواغل والنقاشات الدائرة حول وقعه في تخفيف الفقر وتعزيز احتمالات التنمية. وهذه الشواغل تعكس أيضا حقيقة أن معدلات النمو القياسية في الـــتجارة الدولية في السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية المباشرة واستثمارات الحافظة لم تساعد على التحسن الجوهـــري في آفاق التنمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وعلى سبيل المثال يبين تقدير يستند إلى الاتجاهات الراهنة بأن عدد الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم، بحلول عام ٢٠٠٨، على أقل من دولار واحد في اليوم سيبقى مستقرا عند نحو ١,٢ مليار نسمة.

٢- والتكامل الاقتصادي الإقليمي عملية معقدة تنطوي على التجارة في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر والقضايا النقدية. إن هو خضع للإدارة السليمة وواكبته السياسات الملائمة أمكنه أن يسهم مساهمة ذات شـــأن في تعزيز مركز البلدان النامية في العالم. وهذه المذكرة تحدد بعض الجوانب الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما يتصل بدوره المحتمل في تعزيز التنمية المساندة للفقراء.

## ثانيا – لماذا الإقليمية؟

٣- إن البـــلدان الـــنامية اعـــترفت بشكل مستمر وعلني بأن التجارة الدولية المتزايدة في السلع والخدمات والـــتدفقات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر في إطار مجموعة منصفة وعادلة من القواعد المتفق عليها اتفاقا مـــتعدد الأطراف تشكل مقومات أساسية في عملية التنمية. بيد أن النهج القائمة على المستوى المتعدد الأطراف قصرت إلى حد كبير عن الوفاء باحتياجات البلدان النامية. والجهود المتضافرة التي بذلتها البلدان النامية من أجل أن تصبح أطرافا تشارك مشاركة كاملة في اقتصاد عالمي متزايد الترابط تعوقها باستمرار التحيزات والاختلالات الـــتي تعتري النظامين التجاري والمالي على حد سواء. وبالنسبة لمعظم البلدان هناك حد لا يسعها فوقه أن تنتهج وتتحمل نوع الأداء المطلوب على صعيد النمو للبدء في حلحلة مشاكل الفقر والتخلف. والمسألة مدار هذا النقاش هي: هل توفر الإقليمية حلا؟

٤- عـــلى صـــعيد التجارة، من أهم المجالات التي خابت فيها الآمال بنية اتفاقات جولة أوروغواي وانعدام الفوائد الناجمة عنها. وهذه المشاكل عويصة بدرجة تجعل تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي قضية أساسية في النقاش حول الكيفية التي يمكن بها للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يخدم مصالح البلدان النامية على نحو أفضل.

٥- وفضلا عن الصعوبات التي ووجهت في التجارة الدولية، فإن تزايد وتيرة أزمات الأسواق النقدية والمالية الدولية بما فيها الأزمات التي تشهدها البلدان المشهورة بسداد الإدارة فيها وانضباطها على صعيد الاقتصاد الكلي

يوحي بأن عدم الاستقرار المالي ذا طابع شامل للنظم وعالمي النطاق. أضف إلى ذلك أنه بالرغم من أن التدفقات المالية ظلت هي لب الأزمات الأخيرة التي انتابت البلدان النامية فإن الاختلالات التجارية وغيرها من الصدمات الخارجية قد زادت بدون شك من مصاعب إدارة الحسابات المالية الأكثر انفتاحا.

٦- والسبب الرئيسي في هشاشة البلدان النامية المتزايدة إزاء الصدمات الخارجية تمثل في تفكك وسائط الإشراف المؤسسي على المستوى الوطني والقصور بوجه خاص عن إعادة تحديد التدخلات والضوابط الحكومية الملائمة والحال أن الاقتصادات آخذة في الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي. وبالنظر إلى أن التراجع بالجملة عن الانفتاح المتزايد لا هو محتمل ولا مرغوب فيه فإن الجهود المبذولة في مستوى السياسة الوطنية غير كافية للتصدي للأزمات المالية المقبلة. ولذلك تدعو الحاجة إلى إنشاء مؤسسات وآليات على المستوى العالمي للحد من احتمال نشوء مثل هذه الأزمات ولتتيسر إدارتها على النحو الأفضل عندما تحدث.

٧- ومن ناحية أخرى، يفضي التباطؤ وتواضع الأهداف وغياب العمل الحاسم فيما يتعلق بالاصلاحات المتعددة الأطراف للنظام المالي الدولي إلى إيجاد حوافز للحكومات على العمل وصولا إلى ترتيبات إقليمية لحماية نفسها مستقبلا من الهجمات التي غرضها المضاربة ومن الأزمات المالية.

٨- وعلى هذا النحو فإن الإخفاق على المستوى المتعدد الأطراف في حل القضايا التي تتطلب تعاونا دوليا هي سبب في التعرف على الاستجابات الإقليمية في مجال السياسات التي تراعي مراعاة أفضل احتياجات البلدان النامية. وبوسع هذه الترتيبات أن توفر إطارا يسند ويلائم التجارة القائمة والاستثمار والروابط الرأسمالية.

٩- وهناك سبب آخر للإقليمية وهو الفرصة التي تتيحها لتهيئة البلدان النامية للاندماج في الأسواق العالمية. فوصول السلع إلى الأسواق هو لب البرامج التجارية لمعظم جهود التكامل الإقليمي. وهناك قضية إنمائية مهمة في هذا الشأن ألا وهي قدرة اقتصادات الأعضاء الأصغر حجما على الوصول إلى أسواق اقتصادات الأعضاء الأكبر حجما واستغلالها، حيثما أمكن، في سبيل تحقيق وفورات الحجم والنطاق. وعلى صعيد الاستيراد يسمح تتابع انفتاح الأسواق التدريجي للمشاريع، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالوقت اللازم لتتعلم كيف تنافس. وهذا نابع عن حقيقة أن ترتيبات التكامل الإقليمي يمكن أن تجمع بين أعضاء ذوي مستويات إنمائية متفاوتة ولكن من غير المحتمل أن يكون هذا التفاوت بدرجة كبيرة كما هو الحال في التحرير الكلي. وهناك بعض الأدلة على أن التكامل الإقليمي يكون أكثر كفاءة في إنعاش التجارة والتبادل الصناعي حيثما يكون الأعضاء لهم رابطة قوية تربطهم باقتصاد كبير/سوق كبيرة. من الأمثلة على ذلك الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي مع وجود جنوب أفريقيا، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي مع وجود البرازيل واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع وجود الولايات المتحدة.

١٠- بيد أنه تنبغي الإشارة إلى أن المحتمل أن تنشأ ترتيبات التكامل الإقليمي من ائتلاف مجموعة من العوامل التي تتخطى الأسباب الاقتصادية. ويمكن أن تشمل هذه العوامل الأهداف الجغراسياسية مثل توطيد العلاقات السياسية أو الأمن مع البلدان المجاورة. ومسألة ما إذا كانت الاقتصادات ستستفيد من اتفاق تجاري إقليمي بعينه أمر يتوقف على طبيعة آلية الإنفاذ ونطاق أحكام ذلك الاتفاق ومدى ما توفره من تغطية والظروف الأعم التي ينفذ في كنفها الاتفاق.

## ثالثا - النهج المتبعة في التكامل الإقليمي

١١- بالرغم من أن الحاجة إلى التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي معترف بها منذ أمد طويل ليس هناك نهج موحد بمفرده يمكن أن يلائم كافة الأقاليم ومختلف البلدان. وقد أسفرت المحاولات الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية لترتيبات التكامل الإقليمي عن مجموعة متنوعة من النهج التي اتبعت في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وهناك نهج شائع ألا وهو عقد ترتيبات من قبيل الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة. وفي بعض الحالات، تقوم في وقت لاحق أمانة بإدارة هذه الاتفاقات. وفي حالات أخرى اعتمدت نهج لا أمانة لها تشدد على الطوعية وتيسير التجارة والاستثمار والتعاون. ومؤخرا شاع كذلك نهج مختلف يحرر التجارة والاستثمار ضمن قطاعات حدودية وطنية معينة.

١٢- وقد شكلت الاتفاقات الإقليمية المبرمة بين البلدان النامية سمة مهمة في السياسات الاقتصادية لهذه البلدان على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة. والمنطق الكامن وراء هذه المبادرات كان مماثلا للمنطق الذي قامت عليه الترتيبات الأخرى ألا وهو: تعزيز التصنيع والاستفادة من وفورات الحجم على المستوى الإقليمي. إلا أنه بالرغم من فترات التوسع في البداية لم ينفذ العديد من هذه الترتيبات الأحكام المتفق عليها. والتأخر الزمني في مجال التنفيذ وقصور هذه المحاولات إلى حد ما عن إدارة التجارة على النحو الذي يدعم السياسات الصناعية الاستراتيجية أديا بالعديد من البلدان النامية في الثمانينات إلى التحول في النهج التي اتبعتها إلى المخططات التجارية الإقليمية. وعلى ضوء البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة المتميزة بتسارع العولمة وتزايد تحرير التدفقات التجارية، أعيد تصميم ترتيبات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية لتصبح ذات توجه خارجي يبقيها محورا في الاستراتيجية الإنمائية للبلدان النامية.

١٣- وقد تميزت الموجة الأولى من جهود التكامل الإقليمي بالتكامل ذي التوجه الداخلي فيما بين بلدان متشابهة الذي شدد بالأساس على التدابير التعريفية وغير التعريفية. إلا أن الاتجاه نحا في الآونة الأخيرة منحى خارجيا أو توخى الاتفاقات المختلطة في الحالات التي تقوم فيها بلدان متقدمة بإبرام ترتيبات تكامل إقليمي مع بلدان نامية. ولعل أهم تطور على صعيد ترتيبات التكامل الإقليمي هو توجهها صوب قضايا "التكامل العميق"

الذي يتخطى التدابير الحدودية. وهذه الترتيبات تشتمل بشكل متزايد الآن على تدابير بشأن الاستثمار وسياسيات المنافسة والخدمات. وهذا التوسع الذي شمل تدابير غير حدودية غطى في بعض الحالات أيضا بحالات تتصل بالقانون المحلي كالمقاييس.

١٤- ويمكن الوقوف على جهود محددة ثلاثة لتوسيع نطاق ترتيبات التكامل الإقليمي وقد بذلت في الخدمات والاستثمار وسياسة المنافسة. فبعض ترتيبات التكامل الإقليمي تشمل أحكاما تتعلق بالخدمات سابقة على إنجاز الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ومن ثم وفرت بعض التجارب في تحرير هذه الواسطة من وسائط التجارة الدولية. وتشمل ترتيبات التعاون الإقليمي للبلدان النامية أحكاما تتعلق بالخدمات. وعلى سبيل المثال يتضمن اتفاق التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بروتوكولا بشأن الخدمات، واتفاق السوق المشتركة للمخروط الجنوبي واتفاق المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي أحكاما تتعلق بالخدمات.

١٥- ويدور حتى الآن نقاش مستفيض حول الاستجابة لمسألة ما إذا كانت ترتيبات التكامل الإقليمي الرسمية يمكن أن يكون لها بالفعل تأثير في التدفقات التجارية. إذ إن جانبا من هذه المشكلة يكمن في معرفة أي نمط كان يمكن أن تسير عليه التدفقات التجارية الدولية لو لم توجد ترتيبات للتكامل الإقليمي؟ ومختلف المحاولات التي سعت لتبين الآثار المترتبة انتهت إلى أن قسط التجارة داخل الكتل بالنسبة لبعض الاتفاقات لم يرتفع كنتيجة لترتيب من ترتيبات التكامل الإقليمي. وهذا أمر يفسر في جانب منه بتعدد العوامل التي تؤثر في التجارة وبخاصة نمو الإيرادات. وبالنسبة للعديد من البلدان التي هي أعضاء في ترتيبات للتكامل الإقليمي ازدادت التجارة مع البلدان غير الأعضاء مما يقلل من آثار تحويل مجرى المبادلات التجارية.

١٦- وإلى جانب الأحكام المتصلة بالتجارة هناك أيضا الأحكام المتصلة بالاستثمار التي أصبحت الآن شائعة في العديد من ترتيبات التكامل الإقليمي، وهذا راجع في جانب كبير منه إلى الترابط القائم بين آليتي التكامل. فهناك دليل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب للنظم المفتوحة في وجه التجارة والتي أدخلت عليها اصلاحات تجارية مهمة. وبالتالي فإن ترتيبات التكامل الإقليمي التي تقتصر على عنصر التجارة فقط يمكن أن تضيف قدرا من الموثوقية في مجال السياسة الاستثمارية الممكن أن تتعزز باطراد بإدراج أحكام استثمارية.

١٧- كما يمكن أن تؤثر ترتيبات التكامل الإقليمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تأثيرها على حجم ونمو الأسواق اللذين يشكلان المحددين الاقتصاديين الأهم في الاستثمار الأجنبي المباشر. وإمكانية الوصول إلى سوق أوسع من سوق بلد بمفرده في مجال السلع والخدمات القابلة للتداول التجاري تغدو حافزا على الاستثمار في المنطقة. وهذا الحافز يتعزز باطراد إذا كان ترتيب التكامل الإقليمي يتمثل في اتحاد جمركي لأن في الإمكان جلب الاستثمار الأجنبي المباشر المقترن بالتصاعد التعريفي.

١٨- ويمكن لترتيبات التكامل الإقليمي أن تؤثر أيضا في التدفقات الاستثمارية في غياب أحكام استثمارية محددة من خلال النصوص المتعلقة بقواعد المنشأ التي هي عنصر مهم في أي ترتيب للتكامل الإقليمي. وقواعد المنشأ ذات الحد الأقصى جد العالي يحفز الاستثمار في حدود المنطقة الجغرافية لترتيب التكامل الإقليمي بطريقة مماثلة لطريقة مخططات المحتوى المحلي. وبغية تأمين الوصول التفضيلي إلى الأسواق الذي يقترن به ترتيب التكامل الإقليمي سيلزم أن يفي الانتاج بمعايير قواعد المنشأ. وقد يكون لهذا الأمر في بعض الحالات أثر مشوه على تخصيص الموارد.

١٩- والجهود الرامية إلى إدراج الأحكام الاستثمارية تشكل أهم التطورات في مجال التكامل العميق. والفصل الحادي عشر من اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هو أبرزها بالنظر إلى نطاقه ومدى تغطيته وآلة تسوية النزاعات التي يوفرها. والأعضاء التسعة في اتفاق التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا اتفقوا على إنشاء منطقة استثمارية لهذه الرابطة. والجانب الملحوظ في الاتفاق هو نهجه المتعلق بالقائمة السلبية والإلغاء التدريجي المنظم للقيود ضمن القائمة الاستبعادية المؤقتة.

٢٠- ورغم أنه من الممكن تعزيز الإمكانيات الإنمائية من خلال تنسيق أو مواءمة مختلف السياسات الاقتصادية على مستوى إقليمي، فإن بضعة ترتيبات فقط من بين ترتيبات التكامل الإقليمي قد استطاعت أن تتناول القطاعات والقضايا الحساسة. ففي معظم الحالات، يجري استبعاد هذه القطاعات أو حمايتها من خلال تدابير طارئة شاملة. و لم تستطع سوى القلة القليلة من ترتيبات التكامل الإقليمي حتى الآن أن تعالج بجدية قضايا من قبيل تبسيط سياسات المنافسة ومكافحة الإغراق. ومن ذلك مثلا أنه لم تتم الموافقة على استبدال تدابير مكافحة الإغراق بسياسات المنافسة إلا في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية وفي الاتفاق التجاري لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين أستراليا ونيوزيلندا. وقد تم اعتماد نهج مختلف بصورة طفيفة في اتفاق منطقة التجارة الحرة بين كندا وشيلي حيث تم ببساطة إلغاء تدابير مكافحة الإغراق بدلا من استخدام سياسة المنافسة كأداة بديلة للتجارة الحرة والمنصفة على المستوى الإقليمي.

٢١- ثم إن تعميق وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال تدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يثيران مسألة ما إذا كان يلزم أم لا تكملة هذه الجهود بجهود موازية على صعيد التدفقات النقدية، فالوعي بضرورة استقصاء المجالات المحتملة للتكامل المالي الإقليمي قد ظهر خلال الأزمات المالية التي حدثت مؤخرا.

٢٢- وهناك تجربة واسعة النطاق في مجال الترتيبات النقدية الاقليمية يرجع تاريخها إلى القرن الأخير. وتشكل حالة الاتحاد الأوروبي أبرز الأمثلة المعاصرة ولكن هناك عدة ترتيبات أخرى تشتمل على البلدان النامية وتهدف إلى تيسير المدفوعات الدولية المتبادلة وإتاحة الدعم المتبادل في مجال التمويل الخارجي. وعلى الرغم من أن البعض ينظرون إلى مثل هذه الترتيبات باعتبارها تتعارض مع السعي إلى إجراء إصلاحات متعددة الأطراف، فإن البعض

الآخـــر يـــرى في تصميم هذه الترتيبات عنصرا أساسيا مكملا لعملية إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر اندماجا وتوازنا.

## رابعـــا- القضـــايا المتصلة بانتهاج استراتيجية للتكامل الاقليمي متلائمة مع التنمية

٢٣- إن الأدلة العملية فيما يتصل بمدى مساهمة ترتيبات التكامل الإقليمي في تعزيز إمكانيات النمو الاقتصادي تختـــلف باخـــتلاف سمات هذه الترتيبات. وتدل التجارب الحديثة على صعيد 'التوجه الإقليمي الجديد' على أن إمكانات النمو المتسارع لا تزال قائمة، وبالتالي فإنه يجب على المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والمنظمات الدولية العمل على تصميم مخططات مناسبة للتكامل الإقليمي. وما يتوجب عمله هو تطوير استراتيجية متماسكة وعمـــلية تتيح للبلدان النامية أن تستخدم التكامل الاقتصادي الاقليمي كآلية لتلبية متطلبات المنافسة العالمية، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين نوعية اندماجها الاقتصادي على المستوى الدولي. وفي هذا الصدد، هناك عدد مـــن القضايا التي تتعين معالجتها على كافة المستويات بحيث يتسنى للبلدان النامية والمتقدمة أن تتوصل إلى وضع ترتيـــبات للـــتكامل الاقليمي تكون في صالح الفقراء ومتلائمة مع التنمية. ومن الحتمي أن تأخذ هذه القضايا في الاعتبار الروابط بين تجارة السلع والخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقضايا النقدية.

### ألف - التوجه الإقليمي والتوجه المتعدد الأطراف

٢٤- ينبغي ألا ينظر إلى التوجه الإقليمي والتوجه المتعدد الأطراف باعتبار أن الواحد منهما يمثل بديلا للآخر. فقـــد قام كلا التوجهين جنبا إلى جنب على مدى فترة طويلة من الوقت، وستتواصل الجهود الرامية إلى تكثيف الروابط الإقليمية على الرغم من التقدم المحرز على المستوى المتعدد الأطراف. ولذلك فإن المسألة الأساسية تتمثل في تحديد السبل الكفيلة بتكثيف الحوار بين الاتجاهين من المنظور الإنمائي.

٢٥- وهـــذا يشمل ضمان اتساق السياسات على صعيد الجهود المبذولة على كلا المستويين، ولا سيما حيثما تكـــون درجـــة التمييز لصالح الأعضاء في تجمع ما عالية جدا. ويمكن توخي تحقيق تنسيق السياسات بين هذين النظامين من أجل ضمان تعزيز المصالح الوطنية المتمثلة في التنمية وتخفيف الفقر في كلا النظامين.

٢٦- ومن الممكن تماما للمفاوضات التي تجري في إطار ترتيبات التكامل الإقليمي أن تشكل إضافة لعمل منظمة التجارة العالمية حيث إنها يمكن أن ترسي سابقة على صعيد إدراج القضايا التي لا تشكل بعد جزءا من المفاوضات الحالية الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، يمكن لترتيبات التكامل الإقليمي أن تعالج نفس القضايا التي تجري معالجتها في إطار منظمة التجارة العالمية، مع أنها قد تشتمل على مجموعات منفصلة منها. ومن

ذلك مثلا أن المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بإتاحة الوصول إلى الأسواق تستهدف شرط الدولة الأولى بالرعاية (المعاملة غير التمييزية)، في حين أن تجمع التكامل الإقليمي الذي يقوم على اتفاق للتجارة الحرة إنما ينطوي على ترتيب تمييزي. فإلى أي حد ينبغي للبلدان النامية أن تتخطى ضوابط منظمة التجارة العالمية؟ وإلى أي حد ينبغي تشجيع التكامل العميق في إطار ترتيبات التكامل الاقليمي، وكيف سيؤثر هذا على إمكانيات التنمية؟ وما هي الضوابط اللازمة على المستوى المتعدد الأطراف من أجل ضمان تنسيق السياسات؟

٢٧- كما أن الاتجاه المتنامي في الاتفاقات المختلطة يثير أيضا قضية الكيفية التي ينبغي بها للبلدان النامية أن تتعامل مع المفاوضات الإقليمية. وبصفة خاصة، تتاح للبلدان النامية في اتفاقات التكامل الإقليمي المختلطة معاملة خاصة وتفاضلية في شكل إعفاءات وفترات انتقال أطول أمدا فيما يتصل بالوفاء بالالتزامات. وفي بعض الحالات، يتم أيضا إنشاء صناديق وبرامج خاصة لمساعدة البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها، والتعامل مع تكاليف التكيف، وتنفيذ الأحكام المتفق عليها. إلا أنه بالنظر إلى المستوى العام لعدم الرضا فيما يتصل بقيمة المعاملة الخاصة والتفاضلية على المستوى المتعدد الأطراف، هل توجد دروس على المستوى الإقليمي يستفاد منها في تصميم تدابير أكثر فعالية للمعاملة الخاصة والتفاضلية؟

٢٨- إن سجل الإنجازات الخاصة بالترتيبات بين بلدان الجنوب يظل سجلا مختلط النتائج. فقد نجح بعض هذه الترتيبات في تشجيع النمو والتنمية الاقتصاديين، بينما فشل بعضها الآخر في ذلك. فما هي الجهود التي يلزم بذلها للمساعدة في تصميم ترتيبات بين بلدان الجنوب تشجع تنمية مشاريع الأعمال وتعزز القدرة التنافسية وتتيح لهذه البلدان تلبية احتياجاتها الإنمائية على نحو أفضل؟ وثمة حاجة ملحة لتحديد آليات أكثر كفاءة لتعزيز القدرات التفاوضية للبلدان النامية ولا سيما في سياق الاتفاقات بين بلدان الجنوب. فكيف يمكن تحقيق ذلك؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الدولية؟

## باء - الاستثمار وتنمية مشاريع الأعمال في سياق الاتفاقات الإقليمية

٢٩- إن هناك من يزعم أن ثمة حاجة لقواعد متعددة الأطراف في عالم أخذت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنمو بسرعة قياسية. وهناك من يزعم أن هذه التدفقات قد زادت في غياب قواعد منظمة للاستثمار. ومع ذلك فإن ثمة ميولا متنامية وبارزة نحو التفاوض على أحكام بشأن الاستثمار على المستوى الإقليمي، مما يفضي إلى توقع مفاده أن هذه الجهود تساعد الشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في تنمية قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

٣٠- وقد تفاوتت النهج المتبعة إزاء معالجة قضايا الاستثمار تفاوتا واسعا. فاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يتضمن حكما واسع النطاق يشتمل على تسوية المنازعات بين الشركات والدول، في حين أن بعض

اتفاقات التكامل الإقليمي تستبعد كليا موضوع الاستثمار. وهناك اتفاقات أخرى مثل اتفاق هيئة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ قد اعتمدت نهجا دوليا من خلال تبني مجموعة من مبادئ الاستثمار غير الملزمة. وفي سياق تحسين إمكانيات التنمية، هل توجد مزايا واضحة يتميز بها نهج عن النهج الآخر؟ وهل ينبغي أن تكون ترتيبات الاستثمار منفصلة عن الترتيبات التجارية؟

٣١- وبصرف النظر عن النهج المعتمد، فإن ثمة قضية رئيسية تتمثل في ما إذا كان توسيع نطاق اتفاقات التكامل الإقليمي ليشمل الاستثمار سيؤثر في القرارات المتصلة بالاستثمار أم لا. فتحسين البيئة المواتية للاستثمار لا ينبغي أن يقتصر على معالجة القواعد الملزمة من الناحية القانونية. بل إنه يمكن أن يشمل أيضا المحاولات المتضافرة التي ترمي إلى تيسير الاستثمار. وفي هذا الصدد، ما هي تدابير السياسة العامة التي اعتمدتها التجمعات الاقليمية من أجل جعل منطقتها "جذابة" للمستثمرين ضمن المنطقة وللمستثمرين الخارجيين؟ وما هي الآثار المتوسطة والطويلة الأجل لهذه التدابير على تنمية مشاريع الأعمال ضمن الدول الأعضاء؟ وهل هناك تدابير محددة يمكن أن توجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتمكينها من تنمية المزايا التنافسية التي تحصل عليها من خلال اتفاقات التكامل الإقليمي التي تتيح لها التنافس في الأسواق العالمية؟

## جيم - الترتيبات النقدية الاقليمية

٣٢- بالنظر إلى الروابط بين التجارة والتمويل، فإن ترتيبات التكامل الإقليمي القائمة يمكن أن تكون بمثابة أداة ملائمة لمعالجة عدد من الشواغل المحددة في إطار النقاش الأوسع بشأن إصلاح بنية النظام المالي الدولي. فتحسين عمليات جمع المعلومات، ووضع المعايير، والإشراف على السياسات الوطنية، هي جميعها أمور تم التشديد عليها في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. إلا أنه هل يمكن توقع أن تساعد المؤسسات الإقليمية في زيادة معرفة ومراعاة الأوضاع المحلية التي يمكن أن تكون مكملة لأية جهود عالمية؟

٣٣- وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكون للترتيبات النقدية الإقليمية القدرة على تجميع قدر كبير من الاحتياطيات الوطنية وأن تكون بمثابة مقرض فعال أثناء الأزمات حيث لا تزال الطرائق العالمية المستخدمة فيما يتصل بتوفير السيولة، ومدى كفايتها، والشروط المفروضة على الإقراض وتمويله، تنطوي على فجوات واسعة علاوة على أن الكثير من سماتها لا تزال مثيرة للجدل. فهل يعتبر هذا نهجا عمليا؟

٣٤- ويعتبر توفير السيولة الدولية في الوقت المناسب لمنع حدوث تقلبات واسعة في العملات أمرا أساسيا بالنسبة لإدارة الأزمات ودرئها على نحو فعال، وهناك توافق متزايد في الآراء على أن تحسين إدارة أسعار الصرف في البلدان النامية يقتضي اعتماد أسعار صرف حقيقية. وهذا أيضا يمكن أن يتحقق على أفضل وجه على المستوى

الإقليمي، ولا سيما في الحالات التي تشكل فيها روابط التجارة الإقليمية الوثيقة جزءا لا يتجزأ من ديناميات النمو.

٣٥- وفي جميع هذه الجوانب، ثمة حاجة إلى دراسة متأنية لمدى قوة الترتيبات المؤسسية الإقليمية ومراحلها ونطاق العضوية فيها. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن أنجح التجارب على صعيد التكامل الإقليمي في مجال التجارة والإنتاج والتدفقات المالية كانت لها آثار إيجابية وسلبية على الاستقرار المالي والنمو، فإن إمكانيات نجاح الترتيبات الجديدة في هذا المجال ستتعزز من خلال إجراء دراسة متأنية للترتيبات القائمة وللكيفية التي يمكن بها تكييف أفضل سماتها مع أوضاع المناطق الأخرى.

٣٦- وعلاوة على ذلك، يلزم أيضا معالجة عدد من القضايا العامة فيما يتصل بمدى توافق الترتيبات الإقليمية والنقدية. فهل ينطوي التعاون مثلا على مجالات أخرى غير وضع المعايير، وتحسين الشفافية، والرصد وتقاسم المعلومات؟ وما هو الشكل الذي يمكن أن يتخذه صندوق نقدي إقليمي وكيف تكون طريقة عمله؟ وما هي إمكانيات التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي فيما يتصل بسياسات أسعار الصرف؟ وهل تشكل الترتيبات الإقليمية عقبة أمام زيادة الاندماج العالمي؟ وكيف تنسق الترتيبات الإقليمية والتجارية المالية؟ وما هي مشاكل التماسك التي سيواجهها المسؤولون عن رسم السياسات؟

- - - - -